● أخبار قصيرة

باكستان تؤكد ضرورة تعزيز العلاقات التجارية مع إيران

أكد الرئيس الباكستاني المؤقت، يوسف رضا جيلاني، ضرورة تعزيز التعاون الثنائي مع إيران في مجالات التجارة والأمن والثقافة والتعليم، مضيفاً: أن باكستان وإيران تربطهما علاقات تاريخية ودينية وثقافية عميقة الجذور.

جاءت تصريحات الرئيس الباكستاني المؤقت خلال حديثه مع سفير إيران لدى باكستان رضا أميري مقدم، الجمعة، في ديوان الرئاسة الباكستانية.

وأضاف جيلاني بأن باكستان وإيران تدعمان بعضهما البعض في العديد من المحافل الدولية والإقليمية، مؤكداً على ضرورة تسخير الإمكانات الحقيقية للتعاون القائم لتعزيز الاتصال بين البلدين.

وأعرب جيلاني عن تقديره لكرم الضيافة الذي تبديه إيران في تسهيل رحلات الزوار الباكستانيين الذين يزورون الأماكن الدينية في إيران كل عام، كما أعرب عن تقديره للمودة التي يكنها الشعب الإيراني لهؤلاء الزوار. ودعا إلى مواصلة تعزيز التعاون الثنائي مع إيران في المجالات التجارية والاقتصادية والأمنية والثقافية والتعليمية.

من جانبه، أعرب السفير الإيراني عن ارتياحه لأن باكستان كانت الشريك التجاري الخامس لإيران العام الماضي، مؤكداً على ضرورة استكشاف الخيارات لزيادة حجم التجارة بين البلدين إلى ١٠ مليارات دولار.

٢٠/٥ مليار دولار.. حجم التبادل التجاري بين إيران ومنظمة شانغهاي

أفاد تقرير لوكالة فارس للأنباء، تسجيل التبادل التجاري بين إيران وباقي أعضاء منظمة شانغهاي للتعاون ٢٠/٥ مليار دولار في النصف الأول من العام الإيراني (فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٤).

وأظهر التقرير المستند على بيانات رسمية، السبت، أن الصادرات الإيرانية إلى باقي أعضاء منظمة شانغهاي للتعاون سجلت ٣١ مليون طن من السلع غير النفطية بقيمة ١٠ مليارات دولار، حيث استحوذت الصين على ٧١/٨٪ من إجمالي الصادرات من إيران، تلتها كل من باكستان والهند وروسيا بنسبة ١٠/١٪ و٨/٥٪ و٤/٩٪ على التوالي.

بالمقابل، أشار التقرير إلى أن واردات إيران من الدول الأعضاء بمنظمة شانغهاي للتعاون سجلت ٤/٥ مليون طن بقيمة ١٠/٥ مليار دولار، حيث استحوذت الصين على ٨١ ٪ من واردات ايران من دول المنظمة خلال فترة ٢٠ مارس/ آذار حتى ٢١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٤، تلتها كل من روسيا والهند وباكستان بنسبة استحواذ ٧/٦٪ و٧/٥٪ و٣/١ ٪ على التوالي.

واستدرك التقرير: أن واردات إيران من أوزبكستان وطاجيكستان وكازاخستان وقرغيزيا لم تتجاوز ١ ٪.

يذكر أن منظمة شانغهاي للتعاون تضم ٩ أعضاء رئيسيين، هم: إيران والصين والهند وروسيا وباكستان وكازاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزيا.

وتخطط لتحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل والمستدام في إنتاج القمح

إيران على أعتاب تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج السكر

الوفاق/وكالات

أكد وزير الجهاد الزراعي الإيراني أهمية توفير المياه في الزراعة، وقال: إنه من خلال استخدام أنظمة الري تحت السطحي الجديدة، يمكن القول إن البلاد على أعتاب تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج السكر.

وفي تصريح له يوم الجمعة، خلال حفل تشغيل أول مزرعة ذكية للري تحت السطحي في البلاد في شركة كارون لزراعة وصناعة قصب السكر بمحافظة خوزستان (جنوب غرب إيران)، اعتبر غلام رضا نوري قزلجة قضية المياه قضية جادة في البلاد، وقال: إن القطاع الزراعي يواجه نقصاً حاداً في هذا المجال.

ونوه نوري قزلجة إلى اللقاء الأول لأعضاء الحكومة مع قائد الثورة الاسلامية وتأكيده على مسألة الاستهلاك الأمثل للمياه، وقال: إن استخدام نظام الري تحت السطحي الذكي تحت الضغط يؤدي إلى تحسين المؤشرات الزراعية للبلاد، ومن الضروري تعزيز هذا الأسلوب.

وأوضح نوري قزلجة أن الاستفادة القصوى من الموارد المائية لم يعد خياراً بل مساراً يجب أن نسلكه، مضيفاً: إن التوفير والاستخدام الأمثل للمياه في مجال الاكتفاء الذاتي في إنتاج المحاصيل المختلفة كالسكر سيكون مؤثراً أيضاً للبلاد.

وتابع: سنتبع استخدام الأساليب العلمية لزيادة إنتاج السكر في البلاد في ذات الوقت مع الاستهلاك الأمثل للمياه.

يذكر أنه بحضور وزير الجهاد الزراعي جرت يوم الجمعة الماضي مراسم تدشين أول مزرعة ذكية للري تحت السطحي في البلاد بمساحة ١١٨ هكتاراً في حقول شركة كارون لزراعة وصناعة قصب السكر بمدينة شوشتر.

تحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج القمح

في سياق آخر، أشار منفذ مشروع القمح في وزارة الجهاد الزراعي إلى ضمان شراء نحو ١١ مليوناً و٩٨٣ ألف طن من القمح من المزارعين في العام الزراعي الماضي، وقال: إننا نسعى في خططنا لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل والمستدام في إنتاج القمح.

وخلال زيارته إلى محافظة فارس (جنوب إيران)، الجمعة، لحضور ورشة عمل تدريبية حول كيفية تنفيذ خطط زراعة القمح في الخريف، قال سهراب سهرابي: بناء على المهام الواردة في قانون خطة التنمية السابعة ووثيقة الأمن الغذائي، استهدفت وزارة الجهاد الزراعي تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح بنسبة ١٠٥ ٪ للعام الزراعي الحالي. وذكر: أنه بناء على هذه المستندات تم إخطار المحافظات بخطط زراعة القمح. وأوضح أنه مع اتخاذ الإجراءات الفنية فإن الاستعدادات الزراعية تشمل توريد ٥٠٠ ألف طن من البذور المعدلة للقمح المائي والبعلي والقاسي، وتوفير الأسمدة والمبيدات اللازمة لمكافحة الآفات والأمراض.

وزير الجهاد الزراعي: استخدام الأساليب الحديثة والذكية في مختلف المجالات بالإضافة إلى كونه حلاً للاستهلاك الأمثل للمياه، فهو واجب قانوني

واعتبر سهرابي خطط تطوير أنظمة الري الحديثة أحد الإجراءات الفنية المدروسة لزراعة الموسم الحالي، وقال: تم في السنوات الأخيرة، إدخال أصناف جديدة من القمح ذات إنتاجية عالية ومتطلبات مائية منخفضة وكثافة عالية وتم وضعها تحت تصرف المزارعين.

وأوضح منفذ شروع القمح والأرز بوزارة الجهاد الزراعي: إن محافظة فارس شهدت توجهاً متنامياً في إنتاج القمح وضمان شرائه خلال السنوات الثلاث الماضية، وتعتبر من المحافظات المهمة جداً في إنتاج القمح.

منظمة التجارة تتوقع أن تسجل زيادة بنسبة ٢/٧٪ في ٢٠٢٤

تجارة السلع العالمية تتعافى تدريجياً رغم استمرار المخاطر

توقّع خبراء اقتصاديون في منظمة التجارة العالمية، في توقعات محدثة، أن تسجل تجارة السلع العالمية زيادة بنسبة ٢/٧ ٪ خلال عام ٢٠٢٤، بارتفاع طفيف عن التقدير السابق، البالغ ٢/٦ ٪.

ومن المرجح أن يزيد حجم تجارة السلع العالمية بنسبة ٣/٠٪ خلال عام ٢٠٢٥؛ ومع ذلك فإن التوترات الجيوسياسية المتزايدة وعدم اليقين بشأن السياسة الاقتصادية لا يزالان يشكلان مخاطر سلبية كبيرة على التوقعات، وفق تقرير حديث صادر عن منظمة التجارة العالمية.

ويشير خبراء الاقتصاد في منظمة التجارة العالمية إلى أن التجارة العالمية للسلع اتجهت نحو الارتفاع، في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بزيادة ٢/٣ ٪ على أساس سنوي، والتي ينبغي أن يتبعها مزيد من التوسع المعتدل في بقية العام وفي عام ٢٠٢٥. يأتي هذا الانتعاش في أعقاب انخفاض بنسبة -١/١ ٪ خلال عام ٢٠٢٣، مدفوعاً بارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة. ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بأسعار الصرف السوقية ثابتاً عند ٢/٧ ٪ خلال عامي ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

وانخفض التضخم، بحلول منتصف عام ٢٠٢٤، بما يكفي للسماح للبنوك المركزية بخفض أسعار الفائدة. ومن شأن انخفاض التضخم أن يرفع الدخول الحقيقية للأُسر ويعزز إنفاق المستهلكين، في حين أن انخفاض أسعار الفائدة من شأنه أن يرفع الإنفاق الاستثماري من قبل الشركات، وفق التقرير.

وذكر التقرير أن السياسات النقدية المتباينة بين الاقتصادات الكبرى قد تؤدي إلى تقلبات مالية وتحولات في تدفقات رأس المال، مع خفض البنوك المركزية أسعار الفائدة. وقد يجعل هذا خدمة الديون أكثر تحدياً، ولا سيما للاقتصادات الأكثر فقراً، مشيراً إلى أن هناك أيضاً بعض الإمكانات المحدودة للارتفاع في التوقعات، إذا حفزت تخفيضات أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة نمواً أقوى من المتوقع دون إعادة إشعال التضخم.

يشمل إنشاء مراكز للتجارة المتبادلة في السلع الأساسية

روسيا تقترح نظاماً جديداً لدول «بريكس» يكسر هيمنة الدولار

إقترحت روسيا إجراء تعديلات على أنظمة الدفع عبر الحدود بين دول مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا) بهدف تجاوز النظام المالي العالمي المهيمن عليه أميركيا بالأساس وأوروبيا.

وتأتي هذه الخطوة في إطار سعي روسيا لحماية اقتصادها من العقوبات التي تواجهها نتيجة للحرب في أوكرانيا.

وتشمل البدائل المقترحة، وفق وكالة بلومبيرغ الاقتصادية، تطوير شبكة من البنوك التجارية التي يمكنها إجراء هذه المعاملات بالعملات المحلية، بالإضافة إلى إنشاء روابط مباشرة بين البنوك المركزية.

ووفقاً لتقرير أعدته وزارة المالية الروسية وبنك روسيا وشركة الاستشارات «ياكوف وشركاه»، التي تتخذ من موسكو مقراً لها، يتطلب هذا «النظام متعدد العملات» حماية المشاركين فيه من أي ضغوط خارجية مثل العقوبات العابرة للحدود.

وتشمل الخطة أيضاً إنشاء مراكز للتجارة المتبادلة في السلع الأساسية مثل النفط، والغاز الطبيعي، والحبوب، والذهب.

وفي سياق هذه المبادرات، تسعى روسيا لتقليل اعتمادها على الدولار بعد أن فرضت الولايات المتحدة وحلفاؤها عقوبات صارمة على البلاد عقب غزو أوكرانيا في فبراير/ شباط ٢٠٢٢. وتضمنت العقوبات تجميد الأصول الروسية وطرد البنوك الروسية الكبرى من نظام الرسائل المالية «سويفت».

والخميس الماضي، أعلن مساعد الرئيس الروسي يوري أوشاكوف عزم مجموعة «بريكس» إطلاق منصة مالية موحدة للمقاصة وإعادة التأمين، من شأنها توسيع نطاق التسويات بالعملات الوطنية بين الدول الأعضاء. وأكد أن إطلاق الأدوات المذكورة سيؤدي إلى توسيع التسويات بالعملات الوطنية وخفض تكاليف التجارة البينية.

وأضاف التقرير: «المصالح الأميركية ليست دائماً متماشية مع مصالح المشاركين الآخرين» في الشبكة المالية العالمية.

الخطة تشمل أيضا إنشاء مراكز للتجارة المتبادلة في السلع الأساسية مثل النفط، والغاز الطبيعي، والحبوب، والذهب

وتقول بلومبيرغ: إن من بين المقترحات، دفعت روسيا لاستخدام تقنية «دفتر الأستاذ الموزع» أو منصة متعددة الجنسيات جديدة لإجراء التسويات باستخدام الرموز الرقمية.

وذكر التقرير: أن «الميزة الرئيسية لنموذج التسوية المقترح هي القضاء على المخاطر الائتمانية» المرتبطة بالنظام البنكي التقليدي. وأشار التقرير أيضاً إلى أن استخدام «تقنية دفتر الأستاذ الموزع» قد يقلل من أوقات المعالجة والتكاليف، لأن الكيانات الوسيطة وعمليات التحقق من الامتثال ستصبح غير ضرورية.

وأكد معدو التقرير أن الدول المشاركة في البريكس يمكن أن توفر ما يصل إلى ١٥ مليار دولار سنوياً إذا تم استخدام هذه التقنية في نصف جميع التحويلات عبر الحدود.

ورغم أن روسيا تواجه تحديات نتيجة للعقوبات الدولية، فإن دول البريكس الأخرى التي لا تواجه نفس التعقيدات مازالت تُعطي الأولوية للوصول إلى النظام المالي القائم على الدولار. ووفقاً لمؤسسة بروكينغز، يمثل الدولار ٥٨ ٪ من المدفوعات الدولية.